



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 20 – 24 يونيو/حزيران 2022

التوزيع: عام

التاريخ: 13 مايو/أيار 2022

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2022/6-E/1

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2022/6-E/1).

إلى المجلس التنفيذي

يسرّ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (IOAC)، التابعة لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، أن تتقدم بتقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها⁽¹⁾ المقررة في الدورة العادية الثانية لعام 2011، والمحدثة في دورتي المجلس في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني عام 2017، والمنقحة في الدورتين العاديتين الثانيتين للمجلس في عامي 2018 و2021.

ويقدم هذا التقرير موجزا لأبرز أنشطة اللجنة وآرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2021 إلى 31 مارس/آذار 2022. ويتزامن هذا التاريخ مع عملية وضع اللمسات الأخيرة على الكشوف المالية السنوية - التي تشكل محورا مهما من محاور تركيز اللجنة. ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من محاضر اجتماعاتها، وبنود العمل الملحقة بمحاضر الاجتماعات، وملخصات المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج.

واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير أو أي جانب آخر من جوانب عملها مع المجلس.

Suresh P. Kana

رئيس اللجنة

أبريل/نيسان 2022

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

(1) التسمية والاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.2/2021/9-A).

موجز تنفيذي

نفذت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خطة عملها وفقا لاختصاصاتها بالتعاون الكامل من جانب المدير التنفيذي والإدارة.

وبالرغم من وجود مجالات واضحة لفرص التحسين، لم تحدّد أي نقاط ضعف جوهرية في الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو عمليات الرقابة في البرنامج، يمكن أن تؤثر سلبا في التحقيق الكلي لأهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية. وعلاوة على ذلك، لم يوجّه انتباه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لبيانات خاطئة هامة في الكشوف المالية السنوية للبرنامج للسنة التي انتهت في 31 ديسمبر/كانون الأول لعام 2021. وفي هذا الصدد اعتمدت اللجنة على تأكيدات وعروض إيضاحية قدّمتها الإدارة، ومكتب المفتش العام، ومراجع الحسابات الخارجي.

ووافق مراجع الحسابات الخارجي على إصدار رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن الكشوف المالية السنوية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.

وهذه هي السنة الحادية عشرة التي يقدم فيها البرنامج بيانا شاملا عن الرقابة الداخلية. ورحبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتغييرات التي أدخلت على عملية إعداد البيان المتعلق بالرقابة الداخلية الذي بات يتضمن عملية تثليث مع استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والنتائج التي خلص إليها مراجع الحسابات الخارجي، وتقارير مكتب المفتش العام، وتقارير مكتب التقييم، والمسائل التي أبرزت أثناء رصد سجل المخاطر المؤسسية، ومنتجات الضمان الأخرى والوظائف الرائدة، والأحداث الجوهرية المبلغ عنها.

كما لاحظت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التحسن المستمر في سعي الإدارة إلى خفض عدد الإجراءات المتأخرة المعقدة بشأن ملاحظات المراجعات طوال عام 2021.

وبشكل عام، تتطور عملية إدارة المخاطر المؤسسية أكثر فأكثر. وتقوم إدارة البرنامج بتنفيذ برنامج إدارة المخاطر المؤسسية تماشيا مع الأسلوب اللامركزي الذي تتبعه في عملياتها، مُسندة بذلك مسؤوليات متعلقة بإدارة المخاطر إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ويختار كل مكتب قطري مؤشرات المخاطر الخاصة به، وتقوم شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بالتحقق من مدى ملاءمة المؤشرات المختارة. ويقوم موظفون يتولون الوظيفة ذات الصلة برصد التقدم المحرز في إطار كل مؤشر من هذه المؤشرات. وفي حين سلمت اللجنة بالتقدم المحرز في وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية، لا يزال هناك مجال للتحسين من حيث تصميم عملية رصد المخاطر.

ورحبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتقييم المستقل لتطور وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج، الذي أجرته شركة "بالدوين غلوبال" Baldwin Global الاستشارية. وركز التقييم على مواطن القوة والضعف في إدارة المخاطر المؤسسية، وعلى فعالية سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، وعلى مجالات التحسين. وتنتظر الإدارة حاليا في المجالات التي يُقترح تحسينها.

وترى الإدارة أن فعالية التواصل بشأن سياسة مكافحة التندليس والفساد المنقحة تنعكس في الزيادة التي يشهدها عدد ادعاءات التندليس المقّمة إلى مكتب التفتيش والتحقيق. ويُعتبر ذلك دليلا على تأثير الجهود التي بُذلت لإذكاء الوعي بمسألة التندليس. وهناك عوامل أخرى قد تكون قد أدت إلى زيادة عدد ادعاءات التندليس. بيد أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقترح أن تنتظر الإدارة في الأسباب الجذرية للتندليس من أجل تحديد التغييرات الواجب إدخالها على نظام الرقابة الداخلية لمنع تكرار حوادث التندليس.

ورغم التحديات الخطيرة التي طرحتها قيود السفر المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 ودوران الموظفين التنفيذيين، حقق مكتب المفتش العام أداء جيدا في خطته لمراجعة الحسابات لعام 2021 وأثبت أنه يتحلى بقدرة كبيرة على التكيف وبدرجة عالية من الفعالية في الظروف العسيرة. وتتفق اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع رأي الضمان الذي يُعتبر أن أطر الحوكمة والرقابة في البرنامج تتعرض لإجهاد بالغ وتواجه تحديات بسبب النمو السريع للمنظمة وزيادة الأنشطة المنفّذة في البيئات الصعبة. وسلطت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الضوء على ذلك أيضا في تقريرها السنوي لعام 2020.

وسُجلت زيادة ملحوظة في عدد التحقيقات الناشئة عن تنفيذ سياسة مكافحة التندليس والفساد وسياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتتعرض قاعدة الموارد لضغوط في هذا المجال. وأدت قيود السفر المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 إلى توليد ضغوط على إجراء التحقيقات وإنجازها، مما أدى إلى تجاوز المعيار المرجعي التاريخي البالغ ستة أشهر من قرار إجراء تحقيق كامل حتى إنجازه.

وما زال المدير التنفيذي يحرص على أن يكون موقف الإدارة العليا حاسما فيما يتعلق بسياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز وسياسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتواصل اللجنة الدائمة المشتركة بين الشعب، التي تشرف على تنفيذ هذه السياسات، عملها بصورة مجّدة. وزاد الإبلاغ عن الجرائم زيادة كبيرة وكذلك عدد حالات التحقيقات.

وفيما يتعلق بالتغيير الأخير الذي أُدخل على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والرامي إلى فرض رقابة على وظيفة التقييم، تقوم اللجنة بالتداول بشأن تفعيل هذا التغيير وبشأن آثاره. وبالإضافة إلى ذلك، وتماشيا مع روح توصية وحدة التفتيش المشتركة التي تدعو إلى تعزيز المواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، استعرضت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أيضا الطريقة التي نفذت بها كيانات الأمم المتحدة الأخرى أحكاما مماثلة. وستواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هذه المناقشات مع هيئة المكتب للتأكد من وضوح مبتغى اللجنة فيما يخص فرض الرقابة على هذا المجال.

ومع الزيادة الهائلة في المساعدة الإنسانية المتوقعة في المستقبل المنظور، ستواجه الإدارة تحديات مستمرة لضمان مواصلة تعزيز القدرات الداخلية من حيث تدبير الموارد وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمواجهة الزيادة المفاجئة في النشاط في المستقبل المنظور. وحقق البرنامج نجاحا استثنائيا في جمع التبرعات وينبغي متابعة الجهود في هذا المجال.

المقدمة ووظائف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

الاختصاصات

- 1- في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي المعقودة في عام 2017، جرى تنقيح اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي كان المجلس قد اعتمدها في دورته العادية الثانية لعام 2011 لكي تشمل تحديدا أنشطة تعزيز الرقابة مثل تقديم المشورة بشأن أداء المفتش العام ومدير مكتب الرقابة، وبشأن الخطة السنوية لأنشطة الرقابة الخاصة بمكتب المفتش العام. كما جرى توسيع الاختصاصات مرة أخرى في الدورة العادية الثانية المعقودة عام 2017 لتتضمن الإشراف على الأخلاقيات داخل البرنامج كجزء من ولايته الأساسية، ولتغيير تكوين فريق الاختيار.
- 2- وخلال عام 2018، وبناء على توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وُسِّعت اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتشمل: (1) إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء اللجنة ورفع تقارير عن ذلك إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي؛ (2) تزويد الأعضاء الجدد في اللجنة قبل أول اجتماع لهم بإحاطة تمهيدية لمدة يوم واحد، على نسق التدريب المقدم للأعضاء والمراقبين الجدد في المجلس. وتمت في الدورة العادية الثانية لعام 2021 في نوفمبر/تشرين الثاني الموافقة على إجراء تغييرات إضافية على الاختصاصات لتوسيع نطاق اللجنة الاستشارية كي يشمل الإشراف على مكتب التقييم، وزيادة الاجتماعات إلى أربع مرات في السنة، وإجراء تقييم مستقل للأداء كل ثلاث سنوات.
- 3- وبتاح في الصفحة الشبكية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة نظامها الداخلي الذي يتضمن توجيهات إضافية⁽²⁾ وتشمل التغييرات التي أدخلت هذا العام على النظام الداخلي متطلبات تقضي بإجراء تقييم ذاتي سنوي لأدائها وتقييم مستقل لأدائها كل ثلاث سنوات.
- 4- وبالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 فإن مسؤوليات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تشمل إبداء المشورة للمجلس والمدير التنفيذي في المسائل التالية:
 - ◀ المراجعة الداخلية للحسابات؛
 - ◀ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
 - ◀ الكشوف المالية؛
 - ◀ المحاسبة؛
 - ◀ المراجعة الخارجية للحسابات؛
 - ◀ القيم والأخلاقيات؛
 - ◀ التقييمات؛
 - ◀ الادعاءات بأنشطة غير سليمة.

تكوين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 5- ترد قائمة بأعضاء اللجنة الحاليين في الملحق الأول. ويراعي هذا التكوين التوازن بين الجنسين وبين الأقاليم، وفق ما حدده المجلس.

⁽²⁾ <https://executiveboard.wfp.org/independent-oversight-advisory-committee>

أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 6- يغطّي هذا التقرير الفترة من 1 أبريل/نيسان 2021 إلى 31 مارس/آذار 2022. ويقدم لمحة عامة عن عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ويسلط الضوء على القضايا التي تتطلب اهتمام المجلس والمدير التنفيذي.
- 7- واجتمعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة افتراضيا وحضوريا أربع مرات خلال هذه الفترة، في يوليو/تموز 2021، وسبتمبر/أيلول 2021، وديسمبر/كانون الأول 2021، ومارس/آذار 2022. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، عقد أعضاء اللجنة الاستشارية أو رئيسها اجتماعات هاتفية مع المفتش العام وإدارة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي وأمين المجلس التنفيذي بشأن مسائل تتطلب اهتمام اللجنة. والتقى المدير التنفيذي أو رئيس الديوان مع اللجنة الاستشارية في معظم اجتماعاتها. وواصلت اللجنة الاستشارية أسلوب عقد جلسات تنفيذية مع نائب المدير التنفيذي والمفتش العام في كل اجتماع من اجتماعاتها خلال هذه الفترة. واجتمعت اللجنة الاستشارية أيضا مع مدير مكتب المراجعة الداخلية ومدير مكتب التفتيش والتحقيق.
- 8- وفي اليوم الأول والأخير من كل اجتماع، تعقد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة جلسات تنفيذية، تكون عموما مع المدير التنفيذي أو نائب المدير التنفيذي، ورئيس الديوان. وتركز هذه الجلسات على القضايا الاستراتيجية وتزود اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأفكار لفهم أولويات البرنامج واحتياجاته. وتستخدم الجلسات أيضا لطرح وتبادل أفكار اللجنة وشواغلها مع المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي ورئيس الديوان، والإبلاغ عن الأمور التي تتطلب اهتماما فوريا من جانب المدير التنفيذي.
- 9- وما زالت اجتماعات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي تمثل حلقة وصل رئيسية مع المجلس. وتقدم هيئة المكتب الآراء والأولويات الموحدة للدول الأعضاء في البرنامج. ويوفر هذا التفاعل للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الوسائل الأساسية التي تمكنها من إسداء المشورة إلى المجلس بشأن وضع الحوكمة والأخلاقيات والمخاطر وجهود الرقابة في البرنامج.
- 10- وتعدّ الزيارات الميدانية حاسمة لمساعدة أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على فهم عمليات البرنامج. وتخطّط هذه الزيارات بالتشاور مع نائب المدير التنفيذي، وهيئة مكتب المجلس التنفيذي، وأمانة المجلس التنفيذي، والمديرين القطريين. وتغطي ميزانية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تكاليف هذه الزيارات التي يجري التقليل من عددها إلى أدنى حد بتنظيم الرحلات إلى المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها عضو اللجنة المشارك في الزيارة الميدانية. على أنه بالنظر إلى قيود السفر التي فرضتها جائحة كوفيد-19 فقد تعذر القيام بهذه الزيارات خلال الفترة المعنية، وسُتأنف بمجرد رفع تلك القيود.

الكشوف المالية

- 11- عُرض مشروع الكشوف المالية السنوية على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأكد كل من الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن الكشوف المالية قد أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 12- وتشيد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بنجاح الإدارة في تحقيق زيادة كبيرة في التمويل الذي وصل إلى 9.8 مليار دولار أمريكي (كان 8.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020).
- 13- وارتفع إجمالي النفقات إلى 8.9 مليار دولار أمريكي (كان 8.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020) مع زيادة التحويلات القائمة على النقد بمقدار 200 مليون دولار أمريكي ليصبح المجموع 2.3 مليار دولار أمريكي. وبلغت حصة الاستجابة لحالة الطوارئ الإقليمية المتعلقة باللاجئين السوريين 21 في المائة من إجمالي التحويلات القائمة على النقد التي وُزعت، تليها حصة قدرها 16 في المائة في اليمن.
- 14- وزاد الفائض بمقدار 886 مليون دولار أمريكي (كان 850 مليون دولار أمريكي في عام 2020). ويرجع ذلك عموما إلى نمو الإيرادات وإلى الفاصل الزمني بين إثبات الإيرادات وإثبات النفقات. وفي عام 2021، نتج 88 في المائة من الفائض عن المساهمات العالية القيمة التي تم تلقيها قبل نهاية العام مباشرة لأفغانستان وباكستان.

15- وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 12 في المائة ليصل إلى 11.7 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساساً إلى نمو المساهمات المستحقة القبض، والنقدية، والمخزونات، والاستثمارات بسبب اتساع العمليات. وزادت مخزونات الأغذية بنسبة 22 في المائة خلال عام 2020 مع العلم أن زيادة الأسعار كانت المسبب الرئيسي لذلك. وزاد إجمالي الخصوم بنسبة 4 في المائة ليصل إلى 3.7 مليار دولار أمريكي.

الخزانة والاستثمارات

- 16- تلقت اللجنة معلومات عن أداء إدارة الاستثمارات في البرنامج. وتم الإبلاغ بأن الأنشطة في إدارة الاستثمارات كانت ممتثلة لسياسات البرنامج ومع مستوى تقبله للمخاطر. وخلال عام 2021، أجرت خزانة البنك الدولي استعراضاً كاملاً شاملاً لحافضة الاستثمارات الداخلية. وكانت النتائج التي خلصت إليها عبارة عن تدابير هامشية للحد من المخاطر وتوصيات بتعزيز الرقابة.
- 17- ووصلت نسبة أرصدة البرنامج التي كانت مودعة في نهاية السنة في مصارف مصنفة في الفئة ألف أو أعلى أو موظفة في استثمارات أوراق مالية إلى 98 في المائة. ويشير ذلك إلى مستوى بالغ الانخفاض للمخاطر الائتمانية الكلية بالنسبة للأرصدة النقدية وأرصدة الاستثمارات القصيرة الأجل.
- 18- وارتفعت حافضة صناديق استحقاقات الموظفين بنسبة 15.0 في المائة في عام 2021 في حين انخفضت الخصومات الطويلة الأجل بنسبة 4 في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة تمويل الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل من 91 في المائة إلى 108 في المائة. وهذا تطور إيجابي ولكن النزاع في أوكرانيا والزيادات المتوقعة في معدلات الفائدة قد تؤثر سلباً على الحافضة في عام 2022.

عمليات المراجعة الخارجية للحسابات

- 19- قام مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة الحسابات المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 وأصدر رأياً غير مشفوع بتحفظات. ولم يبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن أي أخطاء جوهرية.
- 20- وهذا هو العام الأخير للعقد الذي أبرمه البرنامج لمدة ست سنوات مع ديوان المحاسبة الفرنسي أو المراجع العام لفرنسا من أجل المراجعة الخارجية لحسابات البرنامج. وقام مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج للعام الذي ينتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كما أجرى مراجعة أداء البرنامج فيما يخص الرقابة الإدارية وإدارة الشركاء المتعاونين.
- 21- ولم تُستكمل عمليات مراجعة الأداء، وستتعرض نتائجها قبل مغادرة المراجع العام الفرنسي للحسابات. ويجري حالياً نقل المعارف بين ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني والمراجع العام الفرنسي للحسابات لضمان الانتقال السلس.
- 22- وفي الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام 2021، عُيّن ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني مراجعاً خارجياً للحسابات وسيعمل في الفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028. وأجري هذا التعيين عملاً بتوصية صادرة عن فريق التقييم التابع لهيئة مكتب المجلس التنفيذي الذي شاركت فيه اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية

- 23- في السنوات القليلة الماضية، ركزت إدارة البرنامج على تحسين عمليات إدارة المخاطر المؤسسية. وأمضت اللجنة وقتاً طويلاً في مناقشة المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر والمساءلة بغية العمل على تطوير إدارة المخاطر المؤسسية. وتشير المناقشات التي جرت مع رئيس شؤون المخاطر وفريقه إلى أنه يتم أكثر فأكثر تقييم المشورة والمبادئ التوجيهية إلى الميدان.
- 24- وتنفذ إدارة البرنامج برنامج إدارة المخاطر المؤسسية بأسلوب لامركزي يتبع النموذج اللامركزي المعتمد في البرنامج، وتُسند مسؤوليات متعلقة بإدارة المخاطر إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ويختار كل مكتب قطري مؤشرات المخاطر الخاصة

- به من مكتبة مؤسسية تضم مؤشرات المخاطر الرئيسية، مع قيام شعبة إدارة المخاطر المؤسسية بالتحقق من مدى ملاءمة المؤشرات المختارة. ويقوم موظفون يتولون الوظيفة ذات الصلة برصد التقدم المحرز في إطار كل مؤشر من هذه المؤشرات.
- 25- وأقرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتقدم المحرز في مجال إدارة المخاطر. ولكن هناك مجال للتحسين من حيث تصميم عملية رصد المخاطر. وأولاً، ينبغي أن تكون قائمة مؤشرات المخاطر الرئيسية شاملة بما يكفي لتعكس جميع المخاطر التي يتعرض لها البرنامج وجميع المكاتب القطرية. وثانياً، ينبغي تحديد عملية من شأنها أن تضمن قيام مكتب قطري برصد مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تُعتبر الأنسب لموجز المخاطر الخاص به ولمدى تقبله المخاطر. وثالثاً، ينبغي أن تكون هناك مهام تفصل بين تصميم البيانات، ورصدها، وجمعها. ورابعاً، ينبغي أن تكون هناك آلية لمقارنة نتائج مراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم بسجلات المخاطر، من أجل تعزيز العبر المستخلصة.
- 26- ورحبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتقييم الذي تناول نضج وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية للبرنامج التي أجرتها شركة "بالدوين غلوبال" الاستشارية. وركز التقييم على مواطن القوة والضعف في إدارة المخاطر المؤسسية، وعلى فعالية سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، وعلى مجالات التحسين. وجرى تقييم مجالات الحوكمة، والقيادة، والثقافة المتعلقة بالمخاطر، وإدارة الأزمات بغية الاستفادة أكثر من نقاط القوة هذه للوصول إلى مرحلة النضج. ولكن كانت هناك ست توصيات قدمتها شركة "بالدوين غلوبال" التي نصحت الإدارة بإعداد موجز مبسط للسياسة؛ وتحسين الاتصالات والتواصل مع المكاتب الميدانية؛ وضمان حصول جميع المكاتب القطرية على الدعم المناسب من الخبراء الاستشاريين في مجالي المخاطر والامتثال؛ وإنشاء وحدة متنقلة تضم خبراء استشاريين في مجالي المخاطر والامتثال وتُنشر في حالات الطوارئ؛ وتبسيط تحليل المخاطر؛ وتوضيح تدابير الرقابة والتخفيف. ووظيفة الخبير الاستشاري في مجالي المخاطر والامتثال في المكاتب القطرية مهمة للغاية، وينبغي أن يزاولها موظفون ذوو خبرة يحتلون مركزاً مهماً داخل الهيكل الميداني لتولي مسؤولية إدارة المخاطر.
- 27- وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بوضع أدوات لإدارة المخاطر في المكاتب القطرية، بما فيها تعديل الصكوك القائمة لتتلاءم مع الاحتياجات في الميدان، وذلك باتباع نهج منطلق من القاعدة إلى القمة يكمل النهج المنطلق من القمة إلى القاعدة المتبع حتى الآن؛ وربط الأداء في مجال إدارة المخاطر المؤسسية بعمليات استعراض الأداء السنوية.
- 28- وبشكل الاستعراض الذي تجريه شركة "بالدوين غلوبال" معياراً جيداً لقياس التقدم المحرز في إدماج إدارة المخاطر في جميع أعمال البرنامج. وأكدت الإدارة أنها ستقوم بمتابعة تنفيذ توصيات شركة "بالدوين غلوبال" وستقدم معلومات محدثة عن التقدم الذي تحرزه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في هذا الصدد.
- 29- ونظرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في دور شعبة إدارة المخاطر المؤسسية في ضمان أطر الرقابة الداخلية. وأظهرت المناقشات أن شعبة إدارة المخاطر المؤسسية مسؤولة عن تصميم إطار الرقابة المتعلق بمكافحة التدليس والفساد. والوظائف الفردية مثل التحويلات القائمة على النقد وسلاسل الإمداد والمشتريات التي لديها أطرها الخاصة. والخط الثاني مسؤول عن تصميم واستعراض ورصد أطر الرقابة الخاصة به. وتتولى شعبة إدارة المخاطر المؤسسية الإشراف بشكل عام على الخط الثاني. ومن ثم، أوصت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لشعبة إدارة المخاطر المؤسسية بتحديد المخاطر التي تبقى بعد تنفيذ تدابير التخفيف.
- 30- ورحبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالتغييرات التي أدخلت على عملية إعداد بيان المدير التنفيذي بشأن الرقابة الداخلية، الذي يقدّم سنوياً والذي لم يعد يقتصر على تقييم ذاتي. فقد أدرجت عملية تثليث مع استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ومراجع الحسابات الخارجي، ومكتب المفتش العام، ومكتب التقييم، وسجل المخاطر المؤسسية، ومنتجات الضمان الأخرى والوظائف الرائدة، والتحقق من الأحداث الجوهرية المبلغ عنها، ورأي الضمان الصادر عن مكتب المفتش العام.
- 31- واستفسرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد، واعترفت بالجهود التي بذلتها الإدارة لتعميم هذه السياسة على نطاق المنظمة. واعتُبر أن ارتفاع عدد ادعاءات التدليس التي يبلغ بها مكتب التفتيش والتحقيق دليل على تأثير الجهود التي بُذلت لزيادة الوعي بظاهرة التدليس. بيد أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقترح أن تنظر

الإدارة في الأسباب الجذرية للتدليس من أجل تحديد التغييرات الواجب إدخالها على آليات الرقابة الداخلية لمنع تكرار حوادث التدليس.

32- وأخيراً، درست اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الرؤية الأولية لإدارة المخاطر المؤسسية لعام 2023، وشجعت إدارة البرنامج على أن تكون أكثر طموحاً فيما يتعلق بالأهداف التي حددتها لوظائف المقر والمكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة، إلى أن حدود تقبل المخاطر وتدابير التخفيف تتطلب بعض التعديلات. ورحبت اللجنة بتبسيط سجل المخاطر المؤسسية وتخفيض عدد المخاطر ذات الأولوية من 14 خطراً حالياً إلى 7 مخاطر مقارنة بالسنة التقويمية 2022 مما سهل مشاركة الإدارة العليا في إدارة المخاطر.

المراجعة الداخلية والتحقق

33- تُعتبر المراجعات الداخلية والضمانات الاستشارية والاستعراضات الاستباقية للنزاهة التي يقوم بها مكتب المفتش العام وثائق رئيسية توفر ضمانات بشأن الحوكمة والسياسات والمخاطر والموارد والقضايا التشغيلية وقضايا المساءلة من خلال تقديم خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية.

34- ويُعد مكتب المفتش العام كياناً مستقلاً للرقابة، ينظمه ميثاق وافق عليه المجلس التنفيذي. ويتألف المكتب من وحدتين: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، ومكتب التفتيش والتحقق. وكان لعملي هاتين الوحدتين وما حققتهما من مخرجات دور هام في رأي الضمان الصادر عن المفتش العام في عام 2021.

35- وتتولى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وفقاً لاختصاصاتها، مسؤولية إبداء المشورة للمجلس التنفيذي والمدير التنفيذي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات. ويشمل ذلك، ضمن جملة أمور، الإشراف على الأداء، والتوظيف، والموارد، ومدى ملاءمة وظائف المراجعة الداخلية والتحقق الداخلية على حد سواء، فضلاً عن استقلال مكتب المفتش العام.

36- واستعرضت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة رأي الضمان الصادر عن المفتش العام في عام 2021، واتفقت بشكل عام مع الرأي الذي اعتُبر أنه لا توجد نقاط ضعف جوهرية في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة من شأنها أن تضر بشكل كبير الإنجاز العام لأهداف البرنامج. واتفقت أيضاً اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع رأي الضمان الذي يُعتبر أن أطر الحوكمة والرقابة في البرنامج قد تعرضت للإجهاد وواجهت تحديات بسبب النمو السريع للمنظمة وزيادة الأنشطة المنفذة في البيئات الصعبة. وستتطلب الأطر التمكنية والعمليات ذات الصلة مزيداً من النضج، مع الحفاظ على مرونة العمليات الميدانية.

37- وفيما يتعلق بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، أقرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالمصاعب التي عانى منها المكتب بسبب قيود السفر الشديدة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 ودوران الموظفين التنفيذيين في مكتب المفتش العام. وقامت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في مارس/أذار 2021 باستعراض وإقرار خطة العمل الأصلية لمراجعة الحسابات لعام 2021، التي تستند إلى تقييم المخاطر وإلى التركيز المزمع على العمليات الميدانية. وتألفت الخطة من 33 مُنجزاً يشمل 20 مراجعة حسابات للمكاتب القطرية، و11 مراجعة حسابات مواضيعية ومراجعة حسابات لتكنولوجيا المعلومات، واستعراضاً استباقياً واحداً للنزاهة، واستشارة واحدة. ونظراً إلى عدم اليقين الذي ولّدتها جائحة كوفيد-19 وإلى محدودية النطاق والضمان خلال عام 2020، وعدت خطة المراجعة الأصلية للحسابات لعام 2021 بزيادة طفيفة في عمليات المراجعة الميدانية وتحقيق منجزات ثابتة. وقام المدير التنفيذي فيما بعد بتنقيح وإقرار خطة العمل المتعلقة بمراجعة الحسابات نظراً إلى القيود المستمرة المفروضة على السفر والاحتياجات الإدارية. وزاد العدد المنقح للمنجزات إلى 37 منجزاً مع خفض المراجعات الشاملة لحسابات المكاتب القطرية إلى 17 عملية وإضافة 9 مراجعات حسابات خاصة/مخصصة تحت رقابة مكتب المراجعة الداخلية (إما بمشاركة مباشرة أو إشراف مباشر) تركز على مجالات محددة من العمليات القطرية.

38- وترى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن من الجدير بالثناء أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، على الرغم من ظهور المتغيرات والقيود الجديدة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، حقق 33 منجزاً في عام 2021، تشمل 17 مراجعة لحسابات المكاتب القطرية، و5 مراجعات حسابات مواضيعية ومراجعات حسابات لتكنولوجيا المعلومات، واستعراضاً استباقياً واحداً للنزاهة،

و6 استشارات، و4 مراجعات خاصة/مخصصة⁽³⁾ وأثبت مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أنه يتحلى بقدرة كبيرة على التكيف وبدرجة عالية من الفعالية في الظروف العسيرة. وقد تمكّن من إجراء 10 عمليات مراجعة حسابات ميدانية فعلية من العمليات المحددة في خطة عمله لعام 2021.

39- وفي عام 2021، عرض مكتب المراجعة الداخلية للحسابات نهجا جديدا لمراجعة حسابات المكاتب القطرية يركّز على خمسة مجالات أساسية هي: (1) إدارة المستفيدين؛ و(2) التحويلات القائمة على النقد؛ و(3) سلسلة الإمداد التي تشمل المشتريات والخدمات اللوجستية وإدارة السلع؛ و(4) رصد الفعالية؛ و(5) الإدارة والرقابة الماليّتان.

40- وعكست نتائج عمليات مراجعة الحسابات التي أنجزها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات الاتجاه الإيجابي للتصنيفات الممنوحة خلال المراجعة إذ تدنى عدد المجالات الجوهرية التي صنّفت باعتبارها غير مرضية أو بحاجة إلى تحسين كبير. وشكلت عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التي أنجزت في عام 2021 نسبة 34 في المائة من إجمالي النفقات الميدانية للبرنامج (2.9 مليار دولار أمريكي) وشملت 7 من أصل 16 عملية ميدانية تنطوي على مخاطر كبيرة. وأصدر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تصنيفا من فئة "غير مرض" في حالة واحدة، وهي مراجعة حسابات المكتب القطري في مالي. وأجريت خمس مراجعات لمكاتب قطرية كان تصنيفها من فئة "مرض جزئيا" بحاجة لتحسين كبير"، وهي مراجعات للمكاتب القطرية في غانا وكولومبيا والكاميرون وموزامبيق وبوركينا فاسو. وكان تصنيف عمليات المراجعة الأخرى من فئة "مُرضٍ" أو "مُرض-بحاجة إلى بعض التحسينات".

41- ولم تكشف أي من مراجعات الحسابات التي أجراها المكتب عن مكامن ضعف مهمة بالنسبة للإنجازات الشاملة لأهداف البرنامج. وتم تحديد بعض المخاطر البالغة الأهمية في فرادى مهام المراجعة، وأحيلت إلى الإدارة لاتخاذ التدابير الفورية. إلا أن الملاحظات المتعلقة بالمخاطر العالية والمتوسطة والمنبئة عن المراجعات التي أجراها المكتب ظلّت مركّزة في مجالات التحويلات القائمة على النقد، وإدارة المستفيدين، والشركاء المتعاونين (الحكوميين وغير الحكوميين)، وسلسلة الإمداد، والحوكمة، وإدارة المخاطر. وكان التخطيط للقوة العاملة (بما في ذلك شغور مناصب رئيسية لفترة طويلة، ودوران الموظفين، وملاك الموظفين) من الأسباب الجذرية المتكررة التي أثّرت سلبا على العمليات الميدانية التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة أو التي صنّفت باعتبارها غير مرضية. وتتشابه هذه القضايا مع تلك التي تم تسليط الضوء عليها في المراجعات التي أجريت في السنوات السابقة والتي تم شرحها جيدا في رأي الضمان الصادر عن المفتش العام وفي التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2021.

42- ولاحظت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التحسن المستمر في خفض الإدارة طوال عام 2021 لعدد الإجراءات المتأخرة المعلقة. واستنادا إلى الجدول الزمني الأصلي لتقرير المراجعة، الذي وافقت عليه الإدارة، كان هناك 30 إجراء متأخرا، وصنّف 14 منها باعتبارها متعلقة بمخاطر بالغة في نهاية عام 2021، مقابل 80 إجراء في نهاية عام 2020 و114 إجراء في نهاية عام 2019. وظلت البنود الرئيسية للإجراءات المتأخرة متمحورة حول مجالي التحويلات القائمة على النقد وإدارة المستفيدين.

43- ونظرا إلى الملاحظات المتكررة لعمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بالمكاتب القطرية، وإلى المجالات التي تتركّز فيها الإجراءات المتأخرة المعلقة، شددت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على ضرورة أن يكون لدى الإدارة آليات فعالة للتحقق من النتائج المنشودة تعرض بفضلها الفرق الإدارية، على جميع المستويات، أفضل الممارسات وتتعلم من بعضها، وعلى ضرورة أن تعمّم بفعالية تدابير الرقابة الداخلية بغية إنهاء المسائل المتكررة ومعالجة أسبابها الجذرية. وتحققا لهذه الغاية، تدعّم اللجنة أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات لدعم الإدارة، على سبيل المثال في توفير تعقيبات تجميعية.

44- وفي عام 2021، تم التعاقد مع شركة مستقلة لمراجعة الحسابات هي "إرنست أند يونغ" (Ernst & Young) كي تجري تقييما خارجيا لجودة أعمال مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وخلص التقييم إلى أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات "يفي عموما" بجميع المعايير السارية في هذا المجال وبأحكام مدونة قواعد السلوك التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وصنّف نضج المكتب باعتباره عند المستوى المطلوب (4.5 على مقياس من 1 إلى 6). وفيما يتعلق بمجالات التحسين، أبرز التقرير

⁽³⁾ تشمل هذه الأرقام بعض المراجعات المحددة في خطة العمل لعام 2020 التي تم تأجيلها وإنجازها في عام 2021.

الحاجة إلى تحسين التنسيق والمواءمة مع الوظائف الأخرى المتعلقة بالرقابة الداخلية، أي التقييم وإدارة المخاطر المؤسسية؛ وإلى إدارة المواهب في المكتب؛ وإلى إسهام نتائج المراجعة الداخلية في إدارة المنظمة. وتتفق اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع النتائج الرئيسية لتقرير تقييم الجودة الخارجي، وتشجّع البرنامج على بحث سبل لتحسين المواءمة وتنسيق خطط العمل بين مختلف وظائف الرقابة الداخلية، ولا سيما بين المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك مراجعة الأداء، والتقييم.

- 45- وأيدت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خطة عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2022 التي تستهدف تحقيق 34 منجزاً، على أساس هيكل كامل من الموظفين. وتضمنت خطة العمل 16 مراجعة حسابات تشغيلية داخل البلدان و18 مراجعة حسابات مواضيعية (بما فيها 5 مراجعات حسابات لتكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات). وتشتمل المراجعات المواضيعية، في جملة أمور، ما يلي: إطار ضمان التحويلات القائمة على النقد؛ وتجار التجزئة الذين يتعاملون بالتحويلات القائمة على النقد؛ وإدارة مناصب الموظفين؛ ودعم التطبيقات/النظم المتعلقة بالميزانية؛ والقدرة على التكيف مع التحولات في المشهد التمويلي والتزامات المانحين؛ وإدارة السلع الغذائية؛ وتضارب المصالح مع الاستعراضات الاستباقية للنزاهة؛ وتوفير الموارد البشرية لحالات الطوارئ؛ والاعتبارات الجنسانية والتنوع.
- 46- وفيما يخص التحقيقات، يُجري مكتب المفتش العام تحقيقات تتعلق بادعاءات سوء السلوك والمخالفات، المتعلقة بجملة أمور منها التديليس، والفساد، وانتهاكات مبلغ عنها للنظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين والسياسات، والإجراءات، بما يشمل التحقيق في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز. ويتولى مكتب التفتيش والتحقيق إجراء هذه التحقيقات.
- 47- وكانت هناك زيادة متواصلة في تناول المسائل التي تلقاها مكتب التفتيش والتحقيق عبر الخطوط الساخنة المخصصة، والإحالات، والرسائل الإلكترونية، وما شابه ذلك. وتم تناول 584 قضية في عام 2019 و616 قضية في عام 2020 و778 قضية في عام 2021.
- 48- ووصل مجموع القضايا التي تعامل معها مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2021 إلى 1323 قضية. ومن بين هذه القضايا كانت هناك 545 قضية من عام 2020، إضافة إلى 778 قضية جديدة. وأُفقلت خلال العام 340 قضية بعد خضوعها لاستعراض تمهيدي و112 قضية بعض إجراء تحقيق كامل. وبالتالي، أُرجنت 871 قضية إلى عام 2022.
- 49- وفي عام 2021، أنجز مكتب التفتيش والتحقيق 112 تقريراً من تقارير التحقيقات، وتم إثبات ما ورد في 54 منها. وكانت غالبية التحقيقات تتعلق بشركاء متعاونين إذ بلغ عددها 81 تحقيقاً وثبت ما ورد في 48 منها. وخضع الموظفون لما يبلغ 12 تحقيقاً وثبت ما ورد في 3 منها. وتتعلق معظم التحقيقات الأخرى بالمتعاقدين على توفير الخدمات والبائعين.
- 50- وكما في عام 2020، تعلقت نسبة تزيد قليلاً عن 50 في المائة من قضايا مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2021 بمكافحة التديليس والفساد. أما قضايا المضايقات وسوء استعمال السلطة والتمييز فبلغت نسبتها 13 في المائة. ومثلت الأنواع الأخرى من الادعاءات نسبة 11 في المائة بينما بلغت نسبة قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين 10 في المائة.
- 51- وبالنظر إلى أن حجم قضايا مكتب التفتيش والتحقيق زاد في عام 2021 إلى 1 323 قضية مقابل 984 قضية في عام 2019، فقد عانى المكتب من تراكم متزايد لهذه القضايا. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كان متوسط عمر حافظة القضايا المُرحلة إلى عام 2022 قدره 10 أشهر من تاريخ استلامها. وكانت مدة التحقيقات التي أُنجزت في عام 2021، من استلامها وحتى إغلاقها، 11.8 شهراً في المتوسط، وتراوح بين 6.9 أشهر للاستغلال والانتهاك الجنسيين (30 في المائة من التحقيقات التي أُنجزت)، و13.2 شهراً للتديليس (55 في المائة من التحقيقات التي أُنجزت)، إلى تلك المتعلقة بالمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز (6 في المائة) في 17.3 شهراً.
- 52- واستمر مكتب التفتيش والتحقيق في عمله عن بعد في عام 2021، وهو ما يزيد على الدوام من العامل الزمني. وأدى النمو الكبير في عدد القضايا، مقترناً بالقيود المتعلقة بكوفيد-19، إلى زيادة عدد القضايا المتراكمة الواجب التحقيق فيها. ولكن تم التخفيف من حدة هذا الوضع جزئياً بفضل تخصيص مزيد من الموارد المالية للموظفين والخبراء الاستشاريين، المخصص معظمها لعام 2022.

- 53- وما زالت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تشعر بالقلق من زيادة تراكم القضايا التي ينبغي التحقيق فيها. وبالنظر إلى أهمية مثل هذه التحقيقات بالنسبة لسمعة المنظمة، فإن من الضروري إنجازها بوتيرة أسرع.
- 54- وتحققا لذلك، فإن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقترح اعتماد تقسيم طبقي إضافي على تناول التحقيقات بغية تحديد الادعاءات المتعلقة بمخاطر منخفضة وذات القيمة المالية المتدنية. ويمكن للإدارة أن تحدّد بعد ذلك المستوى المقبول لتحمل المخاطر. ويمكن إثّر ذلك تقديم الادعاءات التي تندرج ضمن هذا المستوى إلى الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بدلا من إجراء تحقيق كامل.
- 55- وتعرّف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن هناك تحسنا فيما يخص حالة التوظيف في مكتب المفتش العام. غير أنه مع العدد غير المسبوق لحالات الطوارئ، والنمو في التحويلات القائمة على النقد، والجوانب الضعيفة نسبيا لنضج فهم المخاطر، وملاحظات مراجعات الحسابات العالية الخطورة المعقدة، والارتفاع المفاجئ في حالات التحقيق، فإن اللجنة تتوقع أن تزداد أنشطة خط الدفاع الثالث في المستقبل القريب فقط. وينبغي للإدارة أن تسعى جاهدة للنهوض بخط الدفاع الأول لتخفيف عبء تحديد مكامن الضعف المتكررة الواقع على عاتق الأنشطة الرقابية في خط الدفاع الثالث المتمثلة في التقييم والمراجعة الداخلية للحسابات. وفي عام 2021، شكلت نفقات مكتب التفتيش والتحقيق بالفعل 47.4 في المائة من إجمالي نفقات مكتب المفتش العام، وتجاوزت نفقات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وتحقيقا لهذه الغاية، تحت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بقوة الإدارة على مواصلة تحسين قدرات مكتب التفتيش والتحقيق؛ ودعم تحسين وفعالية عمليات التحري والتحقيق؛ وتعزيز جهود الرقابة التي تبذلها الإدارة، وخاصة فيما يتعلق بثقافة العمل ومكافحة التدليس والفساد؛ واستكشاف طرق لإعطاء الأولوية للقضايا التي تتطلب عملا تحقيقيا واسعا بغية ضمان حرص المنظمة على تحقيق الفعالية من حيث التكاليف والفوائد.
- 56- وفي ختام هذا القسم، لا بد للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من إعادة تأكيد بعض المخاوف التي أثارها مكتب المفتش العام. وفي حين أن المكتب المذكور رأى أنه لم يتم تحديد أي مواطن ضعف مهمة في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة من شأنها أن تضر بشكل كبير بالإنجاز العام للأهداف الاستراتيجية للمنظمة، فإن من المهم أن تُسجل أوجه الضعف والقصور المختلفة التي لاحظها مكتب المفتش العام عبر شتى المناطق الجغرافية والأنشطة. وظلت الملاحظات المتعلقة بالمخاطر البالغة والمتوسطة والمنبثقة عن المراجعات التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات متمحورة حول مجالات التحويلات القائمة على النقد، وإدارة المستفيدين، والشركاء المتعاونين (الحكوميين وغير الحكوميين)، وسلسلة الإمداد، والحوكمة، وإدارة المخاطر. وكان التخطيط للقوة العاملة (بما في ذلك شغور مناصب رئيسية لفترة طويلة، ودوران الموظفين، وملاك الموظفين) من الأسباب الجذرية المتكررة التي أثّرت سلبا على العمليات الميدانية التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة أو التي صنّفت باعتبارها غير مرضية. وتتشابه هذه القضايا مع تلك التي تم تسليط الضوء عليها في المراجعات التي أجريت في السنوات السابقة والتي تم شرحها جيدا في رأي الضمان الصادر عن المفتش العام وفي التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2021. وبينما أحرز تقدم في معالجة بعض توصيات الرقابة المعقدة التي لم تنفذ منذ مدة طويلة، تحت لجنة مراجعة الحسابات بقوة المدير التنفيذي والإدارة العليا للبرنامج على مواصلة التركيز على هذا المجال بحيث يمكن تصحيح أوجه القصور هذه في السنوات المقبلة.

مكتب التقييم المستقل

- 57- في عامي 2019 و2020، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة تقريرين يتضمنان توصيات محددة لإدخال تغييرات في اختصاصات لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة. وهذه التوصيات هي كالآتي:

(أ) JIU/REP/2019/6 (استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة)، التوصية 2: "يتعين على الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تضمن مراجعة اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة التابعة لمنظماتها بحلول نهاية عام 2021، لكي تكون مستوعدة لجميع وظائف الرقابة الداخلية التي تشكل جزءا من مسؤوليات اللجنة وأنشطتها، حسب انطباقها."

- (ب) JIU/REP/2019/6 (استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة)، التوصية 6: "يتعين على الهيئات التشريعية وأو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تطلب إلى لجان المراجعة والرقابة التابعة لها إجراء تقييم ذاتي كل سنة، وتقييم أداء مستقل كل ثلاث سنوات، وتقديم تقارير عن النتائج."
- (ج) JIU/REP/2020/1 (استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق)، التوصية 6: "ينبغي للهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعد أن تطلب من المؤسسات تحديث اختصاصات لجان كل منها المعنية بمراجعة الحسابات والرقابة بحلول نهاية عام 2021 بحيث تتضمن، حسب الضرورة، أحكاماً ملائمة تحقق ما يلي: أ) تستعرض استقلال وولاية مكتب الرقابة الداخلية/ وظيفة التحقيق؛ ب) تستعرض متطلباتها من الميزانية وملاك الموظفين؛ ج) تستعرض أداءها العام؛ د) تصدر التوصيات ذات الصلة."

- 58- واستعرضت هيئة المكتب التوصيات الثلاث كجزء من استعراضها السنوي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الهيئات التشريعية، وأنفق على المضي قدماً في تنفيذها، على النحو المبين في الوثيقة المعنونة "تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج" المقدمة إلى المجلس كي ينظر فيها في دورته العادية الأولى لعام 2021.
- 59- ومن ثم، فإن الاختصاصات المنقحة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تشمل ما يلي فيما يتعلق بالتقييم:
- "[...] /التقييم: سياسة التقييم؛ واستراتيجية التقييم وميثاقه؛ وخطة العمل والميزانية السنويتان؛ ونظم ضمان الجودة لوظيفة التقييم؛ والتقييمات الخارجية. واستعراض فعالية وظيفة التقييم وإقامة منتدى لمناقشة المسائل التي أثرت في تقييمات البرنامج".
- 60- وتقوم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمداورات بشأن تفعيل هذه السياسة وبشأن آثارها. وبالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع روح توصية وحدة التفتيش المشتركة التي تدعو إلى تعزيز المواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، استعرضت اللجنة أيضاً الطريقة التي نفذت بها كيانات الأمم المتحدة الأخرى أحكاماً مماثلة. وستواصل اللجنة هذه المناقشات مع هيئة المكتب.
- 61- ونظراً إلى ممارسة اللجنة لجميع وظائف الرقابة الداخلية، فإن العنوان المنقح، وهو اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، يعكس بدقة أكبر مسؤوليات اللجنة وأنشطتها.

سياسة شؤون العاملين/التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة

- 62- وافق المجلس التنفيذي على سياسة شؤون العاملين في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2021 وعلى استراتيجية للتوظيف ذات ميزانية مناظرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- 63- وتدرك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أهمية إجراء التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة. وأنجزت ثلاث عمليات تخطيط استراتيجي وظيفي للقوة العاملة في سبتمبر/أيلول 2021، ويجري العمل على مجالات سلسلة الإمداد، والأمن، والبرامج والسياسات، والموارد البشرية، والتقييم. وستستعرض اللجنة التقدم الذي أحرزته هذه المبادرة خلال اجتماعها في يوليو/تموز 2022.

ثقافة الأخلاقيات وأنشطتها

- 64- لا يزال مكتب الأخلاقيات يديره خبير استشاري على أساس مؤقت. ويُفترض شغل المنصب في نهاية الربع الثاني من عام 2022.
- 65- واستمعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى القائم بأعمال مدير الأخلاقيات بالنيابة، الذي قدم موجزاً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وأنجز الفريق عمله فيما يخص تضارب المصالح، ومدونة قواعد السلوك المحدثة، والتوجيهات المتعلقة بوسائل الإعلام الاجتماعية، والتدريب على مسألة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

- 66- ويسعى المكتب أيضا إلى تعزيز التواصل الاستباقي مع المكاتب الميدانية وإصدار توجيهات أكثر اتساقا مع الاحتياجات القطرية. واقترحت اللجنة أن يعمل مكتب الأخلاقيات مع فريق التحقيقات التابع لمكتب المفتش العام بغية تقديم موجز رفيع المستوى للاتجاهات من جانب المكتب الإقليمي لتحديد الاحتياجات التدريبية.
- 67- وأجرى المفتش العام في أواخر عام 2020 تقييما لمدى نضج الأخلاقيات والنزاهة في المنظمة، وأصدر هذه التوصيات في عام 2021. وخلصت المهمة الاستشارية إلى أن الفريق القيادي في البرنامج يُصنَّف باعتباره أعلى قليلا من المستوى المتوسط مع وجود أساس جيد للتحسين. وسيساعد هذا التقرير مدير مكتب الأخلاقيات الدائم في وضع خطة عمل لعام 2022 والسنوات المقبلة.

الملحق الأول

تكوين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- السيد Suresh Kana: من مواطني جنوب أفريقيا. وقد بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وعلى نحو ما أقر المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2021 فقد جرى بصورة استثنائية تمديد فترة ولايته لمدة عام إضافي حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.
- السيدة Agnieszka Slomka-Golebiowska: من مواطني بولندا. وقد بدأت فترة ولايتها في 30 يوليو/تموز 2017 وانتهت في 29 يوليو/تموز 2020، وجرى تمديدها حتى 29 يوليو/تموز 2023.
- السيد Robert Samels: من مواطني كندا. وقد بدأت فترة ولايته في 1 مارس/آذار 2019 وانتهت في 28 فبراير/شباط 2022 وجرى تمديدها حتى 28 فبراير/شباط 2025.
- السيد Veerathai Santiprabhob: من مواطني تايلند. وقد بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- السيد Darshak Shah: من مواطني كينيا. وقد بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

الملحق الثاني

أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يوليو/تموز 2021 – مارس/آذار 2022				
يوليو/تموز 2021	سبتمبر/أيلول 2021	ديسمبر/كانون الأول 2021	مارس/آذار 2022	
√	√	√	√	جلسة تنفيذية مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي
√	√	√	√	جلسة تنفيذية مع المدير التنفيذي
√	√	√	√	جلسة تنفيذية مع نائب المدير التنفيذي
√	√	√	√	جلسة تنفيذية مع المفتش العام
√	√	√	√	العمليات
√		√	√	مسائل التقييم
مسائل الرقابة:				
√		√	√	– المراجعة الخارجية
√	√	√	√	– المراجعة الداخلية
√	√	√	√	الكشوف المالية
√	√	√	√	المحاسبة
√	√	√	√	إدارة الأداء والمخاطر
√		√	√	مسائل الموارد البشرية
√	√	√	√	الضوابط الداخلية
√	√	√	√	مسائل الأخلاقيات
√				المسائل القانونية
√	√	√	√	الادعاءات بأنشطة غير سليمة
√	√	√	√	مسائل المالية والميزانية